اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 49

7—12 ديسمبر

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

السندات الإسلامية لدبي تقود انتعاش سوق الصكوك الخليجية

قالت وكالة "بلومبيرغ" إن السندات الإسلامية لدبي (الصكوك) قادت الانتعاش في أسواق الصكوك الخليجية الأسبوع الماضي بدعم تحسين "ستاندرد آند بورز" نظرتها ل "موانئ دبي العالمية" وفوز قطر باستضافة كأس العالم . وانخفض متوسط عائد السندات المتوافقة مع الشريعة في مجلس التعاون الخليجي 13 نقطة أساس (13 .0%)، إلى 72 .5% الأسبوع الماضي، بحسب "إتش إس بي سي/ناسداك"، في حين انخفض العائد على سندات "موانئ دبي العالمية" التي تستحق في 2017 نحو 18 نقطة أساس هذا الأسبوع، إلى 97 .6% طبقاً لبيانات "بلومبيرغ" . وكانت "ستاندرد آند بورز" رفعت في 2 الجاري، تصنيفها ل"موانئ دبي" من "سالب"، إلى "مستقر" .

تعليق

في القاموس الاستثماري، أدرج لفظ الصكوك كبديل أساسي ومنافس للسندات في عملية الاقتراض المشترك، بل باتت الصكوك وسيلة نشطة في مجال الاستثمار وذلك للمزايا الجذابة التي تتمتع بها أبرزها قابليتها للتداول، علاوة على ذلك تعد وثائق متساوية القيمة عند إصدارها، ولا تقبل التجزئة، تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص في السوق الثانوي بالإضافة أنها متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتبقى مخاطرتها في ظل الحدود المقبولة، كذلك إنها تستخدم في أغراض التمويل المتوسط وطويل الأجل مما افقد بريق السندات لدى الكثير من متداوليها . بينما تمتاز الصكوك عن الأسهم بأن الصكوك تمثل ملكية في موجودات فعلية تسجل باسم حملة الصكوك، أما الأسهم فتمثل ملكية عامة للشركة المصدّرة للأسهم بقدر ما تتجاوز أصول الشركة مديونياتها. وعلى هذا النحو، لا يتمتع حملة الأسهم بحق ملكية أصل محدد في الشركة ولكن يتمتع حملة هذه الأسهم بحق ملكية مشاعة لموجودات الشركة بعد خصم مديونياتها. وبالتالي فإن رأس مال حملة الصكوك مضمون بتلك الأصول وتعامل قيمة الأصول المصدرة كمديونية على الشركة في حين أن رأس مال حملة الأسهم غير مضمون بأي أصول محددة. كما تتميز الصكوك عن الأسهم بتنوعها (صكوك مرابحة، سلم، استصناع...) إضافة إلى إمكانية نقل ملكيتها عبر البيع لتوفير السيولة. و يتمتع حاملو الصكوك بمصلحة مباشرة للانتفاع بالموجودات التي تقوم عليها الصكوك، التي تولد الأرباح التي تدفعها تلك الصكوك لحملة شهاداتها، لكن هناك جدل حول السبل المتاحة للمستثمرين وحقهم في الحصول على الموجودات المذكورة في حالة التعثر أو ما يسمى بظاهرة الصكوك المتعثرة والتي يتم تفعيل إعلان تعثرها من الناحية القانونية عندما يعلن ثلثا حملة الصكوك ذلك. فكما هو متداول أن الصكوك قائمة على الموجودات التي تولد العوائد ولكن المستثمرين لا يحق لهم العودة على الموجودات في حالة التعثر، ويجب أن يعتمدوا بدلا من ذلك على التعهد بالشراء من طرف ثالث. لكن إذا كانت الصكوك مدعومة بالموجودات، مثلما هي الحال في التوريق المالي، فإنه يحق للمستثمرين فقط العودة على الموجودات. وقد اسهمت قضية الصكوك المتعثرة في تغيير هياكل الصكوك الحالية عما هي عليه مما أثر بشكل مباشر في إعادة هيكلة المزيد من الصكوك الإسلامية وهذا بالتأكيد سيغير من مسار صناعة المالية الإسلامية.

المصدر: **الخليج**

الدولية

تراجع العجز التجاري الأمريكي أكثر من المتوقع في أكتوبر
صفحة 02 ◄

معدل التضخم في الصين يرتفع في نوفمبر لأعلى مستوى في 28 شهرا
صفحة 02 ◄

الاقليمية

ارتفاع الإيرادات الفعلية لميزانية للكويت بواقع 19 في المائة في سبعة أشهر
صفحة 03 ◄

التضخم في مصر يتراجع في نوفمبر إلى أدنى مستوى في 15 شهراً
صفحة 03 ◄

المحلية

المركزي الإماراتي يطلب من البنوك تجنيب مخصصات لدبي العالمية
صفحة 04 ◄

خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري .. تجارة دبي تنمو 19% إلى 425 مليار درهم
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
ماهية النفقات العامة و أنواعها
صفحة 05 ◄

تراجع العجز التجاري الأمريكي أكثر من المتوقع في أكتوبر

أظهر تقرير لوزارة التجارة الأمريكية تراجع العجز التجاري للولايات المتحدة أكثر بكثير من المتوقع في أكتوبر تشرين الأول مع صعود الصادرات 3.2 بالمائة وتراجع الواردات قليلا في وجه طلب متباطئ على المنتجات الصناعية والنفطية. وبلغ العجز التجاري 38.7 مليار دولار انخفاضا من 44.6 مليار دولار في سبتمبر أيلول. وتوقع محللون استطلعت آراؤهم قبل صدور التقرير تراجع العجز التجاري لكن قليلا إلى حوالي 43.60 مليار دولار. ومن شأن عجز دون المتوقع أن يعزز التقديرات لنمو الاقتصاد الأمريكي في الربع الأخير من العام إذ ينبئ بأن الإنتاج المحلي قد لبى جانبا أكبر من الطلب الأمريكي. لكن العجز التجاري ارتفاع ارتفاعا حادا على أساس سنوي هذا العام وقد يتجاوز 500 مليار دولار عندما تصدر الأرقام النهائية لعام 2010. وفي العام الماضي عندما كان الاقتصاد في خضم الأزمة المالية العالمية التي نالت من التجارة العالمية تراجع العجز التجاري الأمريكي نحو 46 بالمائة إلى 374.9 مليار دولار.

المصدر: رويترز

معدل التضخم في الصين يرتفع في نوفمبر لأعلى مستوى في 28 شهرا

قال المكتب الوطني للإحصاءات في الصين أمس السبت إن معدل التضخم ارتفع إلى أعلى مستوى في 28 شهرا ليصل إلى 5.1 بالمائة في عام حتى نوفمبر تشرين الثاني من 4.4 بالمائة في أكتوبر. وتجاوز الإنتاج الصناعي الصيني في نوفمبر توقعات المحللين إذ سجل ارتفاعا طفيفا إلى 13.3 بالمائة على أساس سنوي من 13.1 بالمائة في أكتوبر. وتوقع اقتصاديون ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين إلى 4.7 بالمائة والإنتاج الصناعي إلى 13.0 بالمائة. وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين 1.1 بالمائة في نوفمبر مقارنة بالشهر السابق بعدما سجل زيادة نسبتها 0.7 بالمائة على أساس شهري في أكتوبر. ولا يجري تعديل هذه الأرقام بصورة موسمية. وفيما يتعلق بمؤشر أسعار المستهلكين قال المكتب الوطني للإحصاءات إن أسعار الغذاء ارتفعت 11.7 بالمائة في عام حتى نوفمبر فيما ارتفعت أسعار المواد التي لا تتعلق بالغذاء 1.9 بالمائة. وفي نوفمبر وحده ارتفعت أسعار الغذاء اثنين بالمائة فيما ارتفعت أسعار المواد غير الغذائية 0.6 بالمائة. وصعد مؤشر أسعار المنتجين 1.4 بالمائة بين نوفمبر وأكتوبر بعد ارتفاعه 0.7 بالمائة في أكتوبر.

المصدر: رويترز

وكالة الطاقة ترفع توقعات الطلب العالمي على النفط في خمس سنوات

قالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري يوم الجمعة إن الطلب العالمي على النفط سيكون أعلى من المتوقع في العام القادم حتى عام 2015. ورفعت الوكالة توقعاتها لنمو الطلب على النفط في 2011 بمقدار 130 ألف برميل يوميا إلى 1.32 مليون برميل يوميا، مقارنة مع تقريرها السابق. وفي تحديث لتوقعاتها على المدى المتوسط قالت الوكالة أيضا إن الطلب العالمي على النفط في الفترة من 2009 إلى 2015 سينمو بمتوسط سنوي قدره 1.4 مليون برميل يوميا، وهو مستوى أعلى من توقعاتها السابقة التي أعلنتها في يونيو. ومن الجدير بالذكر أن منظمة أوبك تركت توقعاتها لنمو الطلب على النفط في عام 2011 دونما تغيير تقريبا في تقريرها الشهري. و قال كبير الاقتصاديين في وكالة الطاقة الدولية يوم الجمعة إن استمرار أسعار النفط عند مستوياتها الحالية سيكون خطرا على الانتعاش الاقتصادي العالمي. وقال أيضاً "إن أسعار النفط عند المستويات الحالية ليست أيضا نبأ جيدا للمنتجين". وأضاف "إن تكاليف استيراد النفط في أوروبا في عام 2010 ارتفعت 65 مليار دولار عما كانت عليه في عام 2009 وهي زيادة قال إنها تعادل العجز الحالي في ميزانيات اليونان والبرتغال معا".

المصدر: أرقام

أوباما واثق من مصادقة الكونغرس على التسوية الضريبية

أعرب الرئيس الأميركي باراك أوباما في حديث إذاعي بثّ الجمعة عن ثقته في أن الكونغرس سيصادق قبل نهاية السنة على التسوية الضريبية، التي أبرمها مع الجمهوريين، رغم رفضها من النواب الديمقراطيين. وفي مقابلة مع الإذاعة الأميركية العامة، قال أوباما "في النهاية يجب أن يتصرف الجميع بطريقة مسؤولة، ولا يفكر في معركة سياسية في الكونغرس، بل في العائلات التي تتساءل في عز موسم الأعياد هل ستحصل على علاوات البطالة في نهاية الشهر". وأضاف "أعلم أن لا أحد، سواء كان ديمقراطيًا أو جمهوريًا، يريد خفض الرواتب في الأول من كانون الثاني/يناير، لأن الكونغرس لم يتحرك". وأعلن الرئيس الأميركي الاثنين أنه أبرم اتفاق تسوية مع الجمهوريين حول مسألة الضرائب. وينص الاتفاق على تمديد الإعفاءات الضريبية الموروثة من عهد الرئيس السابق جورج بوش بعامين، بما في ذلك للأكثر ثراء مقابل تمديد علاوات البطالة لمدة 13 شهرًا. لكن الديمقراطيين في مجلس النواب، المستائين من هذه التنازلات للجمهوريين، الذين سيشكلون الغالبية اعتبارًا من الأول من كانون الثاني/يناير بعد فوزهم في الانتخابات التشريعية النصفية في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، رفضوا تلك التسوية. وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، فإن الضرائب المفروضة على كل الأميركيين سترتفع تلقائيًا اعتبارًا من الأول من كانون الثاني/يناير، بينما تنتهي علاوات البطالة اعتبارًا من نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وقال الرئيس "أظن أن مناقشات ستدور في مجلسي النواب والشيوخ، وسيصوّت مجلس الشيوخ على الاتفاق خلال الأيام المقبلة، وأظن أن الناس ستستنتج بعد ذلك، إننا لا نريد أن يبقى مليونا شخص بدون علاوة بطالة". وأضاف "لا تنسوا أننا لم نقر مشروع قانون، بل عرضنا اتفاق إطار"، مؤكدًا "أظن أننا سنحلّ هذه المسألة بحلول نهاية الشهر".

المصدر: ايلاف

ارتفاع الإيرادات الفعلية لميزانية للكويت بواقع 19 في المائة في سبعة أشهر

قال تقرير لبنك الكويت الوطني إن الإيرادات الفعلية في الميزانية العامة للسنة المالية الجارية (2010- 2011) ارتفعت بنسبة 19 في المائة بعد انقضاء سبعة أشهر منها في إشارة إلى تعافي الاقتصاد المحلي وارتفاع أسعار النفط. وقال الوطني في تقريره الأسبوعي عن تطورات الميزانية العامة للدولة اليوم إن الميزانية العامة للدولة تتجه نحو تحقيق فائض مالي جديد هذه السنة للمرة ال12 على التوالي. وذكر إن الإيرادات الإجمالية الفعلية بلغت 11.6 مليار دينار لتشكل ما نسبته 119 في المائة من إجمالي الإيرادات المقدرة في الميزانية لكامل السنة المالية بينما ارتفعت المصروفات الإجمالية بشكل ملحوظ مقارنة مع الفترة نفسها من السنة السابقة لتصل إلى 5.9 مليار دينار مشكلة 37 في المائة فقط من مستواها المقدر في الميزانية. ورأى التقرير إن ارتفاع المصروفات الإجمالية يعزى بشكل رئيسي إلى التحويلات الاستثنائية خلال السنة الحالية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فضلا عن ارتفاع في المصروفات المحفزة للطلب بواقع خمسة في المائة. وأوضح إن المصروفات المحفزة للطلب هي تلك المصروفات التي تقود الطلب المحلي وتستثنى منها التحويلات إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتحويلات الخارجية والإنفاق على التسليح والتعزيزات العسكرية وأسعار الوقود والدعم المرصود لها وإعفاءات القروض السكنية. وقال التقرير انه بحسب بيانات الأشهر السبعة الأولى من السنة المالية الحالية بلغ الفائض 5.5 مليار دينار قبل استقطاع مخصصات احتياطي الأجيال القادمة متوقعا أن يتراوح الفائض لكامل السنة المالية (2010/2011) ما بين3.4 5.3 مليار دينار. وذكر إن الإيرادات النفطية تخطت مستوى التوقعات المعتمدة في الميزانية لكامل السنة المالية إذ بلغ معدل سعر النفط الكويتي 75 دولارا للبرميل بينما يبلغ السعر المعتمد في الميزانية 43 دولارا للبرميل لترتفع الإيرادات النفطية بنسبة 19 في المائة مقارنة مع الفترة نفسها من السنة السابقة. وبين إن العائدات غير النفطية الفعلية شكلت ما نسبته 59 في المائة من مستواها المقدر في الميزانية أي أقل بقليل من المعدل التاريخي ليبلغ مجموعها 700 مليون دينار أي أعلى بنسبة 19 في المائة عن السنة السابقة. وقال التقرير إن إيرادات الضرائب على صافي الدخل والأرباح بلغت 63 مليون دينار وهي الفئة الوحيدة التي شهدت تراجعا إذ انخفضت بنسبة 9 في المائة عن العام الماضية مبينا إن التراجع كان مقصورا على الضرائب على الشركات الأجنبية غير النفطية الذي تراجع بواقع 40 في المائة.

المصدر: وكالة الأنباء الكويتية

التضخم في مصر يتراجع في نوفمبر إلى أدنى مستوى في 15 شهراً

انخفض تضخم أسعار المستهلكين في المدن في مصر في العام حتى نوفمبر لأدنى مستوى خلال 15 شهراً، مما يتيح للبنك المركزي حيزاً للإبقاء على أسعار الفائدة الأساسية بدون تغيير في ديسمبر كانون الأول لدعم النمو الاقتصادي. وقال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر على موقعه على الإنترنت الأربعاء إن التضخم في الاثنى عشر شهراً حتى نوفمبر بلغ 10.2% منخفضاً من 11% في أكتوبر تشرين الأول وجاء دون توقعات المحللين. وتراجع المعدل السنوي لأدنى مستوى له منذ أغسطس 2009 حينما بلغ 9% على أساس سنوي. وأدلى ثلاثة محللين بتوقعات عن التضخم في المدن الذي يراقب عن كثب كمؤشر للأسعار تراوحت بين 11.1 و11.8% وبلغ متوسط التوقعات 11.46%. وقال خبير اقتصادي لدى بلتون فاينشال "يؤكد هذا الرقم أنه لن يكون هناك تغير في أسعار الفائدة في الاجتماع القادم"، مشيرا أيضا إلى التأثير المحدود من الأزمة الاقتصادية الأوروبية. وأبقى البنك المركزي في الرابع من نوفمبر على أسعار فائدة ليلة واحدة بدون تغيير عند أدنى مستوى في أربع سنوات، قائلاً إن تضخم الأسعار غير الغذائية تراجع بشكل كبير وإن هناك غموضا بشأن النمو الاقتصادي العالمي. وأبقى البنك سعر الفائدة على الإقراض لليلة واحدة عند 9.75% وسعر الفائدة على الودائع عند 8.25% في تاسع مرة يقوم فيها بذلك منذ أن أوقف خفض أسعار الفائدة في سبتمبر 2009 وأبقى أيضا على سعر الخصم دون تغيير عند 8.5%.

المصدر: رويترز

الإمارات تصعد 12 مرتبة في مؤشر البنك الدولي لسهولة الأعمال

صعدت الإمارات 12 درجة في مؤشر البنك الدولي لسهولة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. وتقدمت الدولة في المؤشر إلى المرتبة 28 عالمياً من 40 حالياً، بدعم من القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2010 بشأن المعلومات الائتمانية الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، مطلع الشهر الحالي. وجاء تقدم الدولة استنادا إلى آليات المحاكاة التي يتبعها البنك الدولي في تصنيف الدول التي تقوم بسن تشريعات جديدة أو إدخال تعديلات جوهرية عليها، وذلك بعد تغذية الموقع بالتعديلات الخاصة في معيار الحصول على الائتمان الذي تم إعادة النظر به مؤخرا. وتتمثل الفائدة الأكبر لهذا القانون في تمكين العملاء الذين يحصلون على عدد مرتفع من النقاط نتيجة جودة تاريخهم الائتماني من الاقتراض بشروط سهلة ودون الحاجة إلى رهن عقار أو كفالة آخرين، أي أن القانون يكافئ من يفي بديونه ويدفعها في وقتها، وبذلك يخلق التاريخ الائتماني لصاحبه نوعا من الرأسمال المعنوي (السمعة الائتمانية الحسنة) يمكنه من الحصول على الائتمان. واعتبر مصرفيون صدور القانون خطوة هامة على صعيد تعزيز الشفافية في القطاع المصرفي في الإمارات ودليلا على نضج القطاع، بما يسهم في حصول العملاء على احتياجاتهم الائتمانية من القطاع المصرفي بالدولة بطريقة مسؤولة ومستدامة.

المصدر: الاتحاد

المركزي الإماراتي يطلب من البنوك تجنيب مخصصات لدبي العالمية

طلب مصرف الإمارات المركزي من البنوك المحلية ذات التعرض إلى مجموعة دبي العالمية تجنيب مخصصات "ملائمة" بالتشاور مع مدققي حساباتها.ويأتي أحدث تعميم والذي أرسل إلى البنوك في الأسبوع الأخير من نوفمبر بعد شهرين من توصل دبي العالمية إلى اتفاق مع البنوك الدائنة لإعادة هيكلة ديون بقيمة 25 مليار دولار وحل أزمة أحدثت هزة في الأسواق العالمية العام الماضي.وقال مسؤول تنفيذي لدى بنك مقره أبوظبي "يعني التعميم عمليا أن الأمر متروك الآن بيد كل بنك على حدة لتحديد حجم مخصصاته بالتشاور مع مدققي حساباته."وكان البنك المركزي أصدر توجيهات إرشادية أوائل الشهر الماضي يطلب فيها من البنوك تجنيب مخصصات للقروض الرديئة على أساس فصلي وذلك في محاولة للارتقاء بالنظام المصرفي إلى المعايير العالمية. وقال التعميم أيضا إنه سيكون على البنوك التي لم تجنب مخصصات في الربع الثالث أن تقوم بذلك في الربع الأخير وإنه لا يمكن تأجيل تجنيب المخصصات وإضافتها إلى حسابات الربح والخسارة في نهاية العام.وقال مصرفي آخر مقيم في دبي والذي أكد صدور التعميم الأخير إن المسؤولية تقع الآن على البنوك لتحديد حجم المخصصات التي ستجنبها بناء على مدى تعرضها.وأضاف "تعمل البنوك عن كثب مع مدققي الحسابات بشأن مخصصات دبي العالمية وسيقوم كل بنك بما يلائمه."وعمدت البنوك الإماراتية التي لها تعرض إلى الشركة شبه الحكومية إلى تجنيب مخصصات على مدى العام الأخير دون أي خطوط توجيهية محددة.

المصدر: ا.ف.ب

توقع انتعاش حركة تملك الأجانب بأبوظبي .. قرار الملكية العقارية يبث الثقة في نفوس المستثمرين

بث قرار الملكية العقارية الذي أصدره الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الأسبوع الماضي الثقة والطمأنينة في نفوس المستثمرين العقاريين غير المواطنين في الإمارة وفتح الباب أمام انتعاشة قوية متوقعة لتملك الأجانب في المناطق الاستثمارية في أبوظبي وتنشيط حركة البيع والشراء.وواجه سوق أبوظبي خلال العامين الماضيين إشكالية تمثلت في عدم وجود قانون أو قرار له آليات تنفيذية تضمن حقوق المشترين والمستثمرين غير المواطنين ، واستحدث القرار الجديد منصب مدير تسجيل العقارات المختص بتسجيل جميع التصرفات التي تقع على العقارات في الإمارة أو على أي من الحقوق العقارية مثل حق الملكية وحق المساطحة وحق الانتفاع وحق الإيجار الطويل الأمد وذلك داخل وخارج المناطق الاستثمارية بالسجل العقاري في الإمارة وكذلك تسجيل عقود الرهن التي ترد على العقارات أو على أي من الحقوق العقارية والعقود المباشرة التي تبرم مع المصارف والجهات الممولة للمشروعات. ووفقا لمستثمرين ومسؤولي مكاتب عقارية في أبوظبي فإن القرار سيدفع حركة التملك الأجنبي في أبوظبي إلي الأمام كما سينشط حركة البيع والشراء بصورة ملحوظة كما سيدفع شركات التطوير العقاري إلى إنجاز مشاريعها بصورة أكبر تمهيدا لتسليمها للمشترين.

المصدر: البيان

خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري .. تجارة دبي تنمو 19% إلى 425 مليار درهم

واصلت تجارة دبي غير النفطية مع العالم الخارجي ارتفاعها خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، لتصل إلى 425 مليار درهم، بزيادة 18,8% على نفس الفترة من العام الماضي والبالغة 358 مليار درهم، بحسب مدير عام جمارك دبي. وأضاف أن البيانات الإحصائية المعلنة أظهرت، تجاوز قيمة الصادرات غير النفطية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري حاجز الـ 50 مليار درهم، بزيادة 38% على نفس الفترة من العام الماضي، والتي بلغت فيه الصادرات 36,5 مليار درهم. وأكد في بيان صحفي أمس أن هذا النمو يعكس القدرة التنافسية للمنتجات المحلية الإماراتية في الأسواق العالمية، وتمتعها بأعلى مواصفات الجودة، فضلا عن تنوع القاعدة الإنتاجية للدولة، التي تتيح للمصدرين خيارات متنوعة. وقال إن نشاط إعادة التصدير حقق نموا ملحوظا خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري لتبلغ قيمته 106 مليارات درهم، بزيادة 22% على نفس الفترة من العام الماضي والتي بلغت فيه 87 مليار درهم، معتبرا أن ذلك يؤكد نجاح منظومة التشريعات والبنى التحتية التي وفرتها إمارة دبي على تحقيق الغايات المنشودة، وتلبية تطلعات المستثمرين والتجار لتعزيز أنشطتهم التجارية عبر الإمارة. وبلغت قيمة واردات دبي من الأسواق العالمية نحو 269 مليار درهم خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، بزيادة مقدارها 14% على نفس الفترة من العام الماضي، والتي بلغت خلالها الواردات 235 مليار درهم.

المصدر: الاتحاد

ماهية النفقات العامة و أنواعها

أولا ماهية النفقة العامة

النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام، ويتبين من هذا التعريف أن النفقة العامة تشتمل على عناصر ثلاثة وهي: 1-النفقة العامة مبلغ نقدي. 2-النفقة العامة يقوم بها شخص عام. 3-النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام.

1/-النفقة العامة مبلغ نقدي: تقوم الدولة وغيرها من الأشخاص العامة بإنفاق مبالغ نقدية ثمنا لما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، وأخيرا لمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها، واستخدام النقود في النفقة العامة أمر طبيعي ما دامت كل المعاملات والمبادلات الاقتصادية تتم في الوقت الراهن باستخدام النقود في ظل اقتصاد نقدي، وبالتالي فالنقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق، شأنها في ذلك شأن الأفراد، وعليه فالنفقات العامة تتم دائما بشكل نقدي، أما أعمال السخرة التي كانت تلجأ إليها الدولة قديما للحصول على أنواع معينة من الخدمات فهي لا تعتبر نفقات عامة، وبالمثل فإن ما تقدمه الدولة من مزايا عينية كالسكن المجاني، ونقدية كالإعفاء من الضرائب، وشرفية كمنح الأوسمة والألقاب لبعض الأفراد، لا تعتبر من قبيل النفقات العامة، وقد أدى انتشار روح الديمقراطية ومبادئها في العصر الحديث، وتطبيقات مبدأ المساواة بين الأفراد إلى اختفاء تلك الظواهر تدريجيا. وقد ترتب على التجاء الدولة إلى الإنفاق النقدي دون غيرها من الوسائل الأخرى، أن ازداد حجم النفقات العامة، وبالتالي حجم الضرائب وغيرها من التكاليف العامة، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة زيادة عبء هذه التكاليف على الأفراد، بل لقد نشأ في الغالب تخفيف لهذا العبء وتوزيع أعدل فيه وسنعود للموضوع عند دراسة ظاهرة تزايد النفقات العامة.

2/-**النفقة العامة** يقوم بها شخص عام (أي صدور النفقة عن هيئة عامة): ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة (وهم أشخاص القانون العام) وتتمثل في الدولة على اختلاف أنظمتها: جمهورية أو ملكية أو رئاسية ومن استبدادية إلى ديمقراطية والحكومات المركزية والمحلية بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة الداخلة في الاقتصاد العام ذات الشخصية المعنوية، وعلى هذا فإن المبالغ التي ينفقها الأشخاص الخاصة الطبيعية والاعتبارية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق خدمات عامة، كتبرع أحد هؤلاء الأشخاص بالمبالغ اللازمة لبناء مدرسة أو مستشفى أو مسجد مثلا، ويدخل ذلك في إطار الإنفاق الخاص. وتعتبر المبالغ التي تنفقها الدولة وهي بصدد ممارستها لنشاطها العام المعتمد على سلطتها الآمرة باعتبارها ذات سيادة والتي لا يشاركها فيها الأفراد نفقات عامة بالمعنى الفني للكلمة، وهذا متفق عليه، أما النفقات التي تنفقها الدولة وهي بصدد ممارسة نشاط اقتصادي شبيه للنشاط الذي يباشره الأفراد كالمشروعات الإنتاجية التي تتولاها الدولة، فقد اعتبرها بعض المفكرين وبصفة خاصة في فرنسا نفقات خاصة وليست نفقات عامة، اعتمادا على التفرقة بين نوعي النفقات العامة والخاصة إنما تستهدف تأثير التدخل الحكومية في الحياة الاجتماعية بصفة عامة والاقتصادية بصفة خاصة، وواضح أن النفقات من النوع الأول هي فقط التي تؤثر في هذه الحياة الاجتماعية والاقتصادية دون النوع الثاني، غير أن هذا الرأي لم يسلم من النقد لأكثر من سبب، لأنه عندما تنفق الدولة وهي شخص عام مبالغ معينة في أي وجه كان فإن المبالغ هذه تأخذ صفة العمومية وتصطبغ بها، كالنفقات الخاصة التي تأخذ صفة الخصوصية باعتبار أن تلك النفقات ينفقها أشخاص القانون الخاص من أفراد طبيعيين وأشخاص اعتباريين، بالإضافة إلى أنه لا يمكن المقارنة بين نشاط الدولة في العصر الحديث ونشاطها فيما مضى فإذا استبعدنا نفقاتها على المشروعات الإنتاجية الماثلة لمشروعات الأفراد من النفقات العامة، وعلى وجه التحديد فإن هذا النوع من النفقات هو الذي يمثل الجديد الذي طرأ على نشاط الدولة في العصر الحديث، وإلا لما اختلفت الصورة كثيرا في العصرين، كما يلاحظ أيضا بأن المشروعات الإنتاجية المشار إليها تحقق دخولا لا خلاف في وصفها بالإيرادات العامة، ومن غير المنطقي أن تؤدي النفقات الخاصة إلى الحصول على إيرادات عامة، وبصفة عامة يمكن تحديد النفقات العامة بكافة النفقات التي تقوم بها الدولة أو مشروعاتها العامة القومية والمحلية دون النظر إلى الصفة السيادية أو السلطة الآمرة أو طبيعة الوظيفة التي صدر عنها الإنفاق.

3/-**النفقة العامة** يقصد بها تحقيق نفع عام: ينبغي أن تصدر النفقات العامة مستهدفة بالأساس إشباع الحاجات العامة، وتحقيق الصالح العام، فالنفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد لا يمكن اعتبارها نفقات عامة، ويستند هذا العنصر على سندين: أولهما يتلخص في أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تقوم الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة بإشباعها نيابة عن الأفراد ومن ثم يلزم أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة، أما السند الثاني يتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، ذلك أن المساواة بين الأفراد في تحمل عبء الضرائب لا تكفي لتحقيق هذه المساواة إذا أنفقت حصيلة الضرائب في تحقيق مصالح خاصة لبعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية دون غيرهم، إلا أن هناك صعوبة في كثير من الأحيان في معرفة ما إذا كانت حاجة ما هي من الحاجات العامة أم لا، ويرجع ذلك إلى صعوبة تحديد الحاجة العامة تحديدا موضوعيا، وأمام هذه الصعوبة فإن أمر تقدير الحاجات العامة وبالتالي المنفعة العامة متروك للسلطات السياسية، فهي التي تتولى عادة تقدير ما إذا كانت حاجة ما تعتبر حاجة عامة أم لا وذلك بموافقتها أو رفضها اعتماد المبالغ اللازمة لإشباع هذه الحاجة ضمن النفقات العامة. إلا أن السلطة السياسية قد تسيء استعمال حقها في تقدير الحاجات العامة وبالتالي النفقات العامة مما يستدعي وجود رقابة فعالة تضمن عدم إساءة استعمال هذا الحق عن طريق السلطة التشريعية التي تقوم عادة برقابة استخدام الإنفاق العام في تحقيق المنفعة العامة أولا من خلال اعتماد بنود النفقات العامة في الميزانية وثانيا من خلال مساءلة الحكومة أو السلطة التنفيذية عن تنفيذ الإنفاق العام في جملته وتفصيلاته، وتعمل الرقابة الإدارية ذاتها على أداء نفس الدور، ومما تقدم نخلص إلى أن النفقة العامة عبارة عن مبلغ من النقود تستخدمه الدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام في سبيل تحقيق المنافع العامة.

ثانيا تقسيمات النفقات العامة

تتخذ النفقات العامة صورا متعددة ومتنوعة، ويزداد هذا التنوع بتزايد وظائف الدولة وتزايد مظاهر تدخلها في الحياة العامة للمجتمع، وبما أن الأنواع المتعددة للنفقات العامة تختلف فيما بينها، سواء من ناحية مضمونها أو من ناحية أثارها الاقتصادية ونتائجها المالية، فقد وضع علماء المالية العامة تقسيمات متعددة للنفقات العامة يرتكز كل منها على وجهة نظر معينة في تحبيذ تقسيم دون آخر، وبالرغم من أن هذه لتقسيمات قد يتداخل بعضها في البعض الآخر إلا أن لها أهمية كبيرة في استظهار طبيعة الإنفاق العام وأثاره وأغراضه، مما يساعد كثيرا على إدارة الأموال العامة، ومعرفة المحللين الماليين مقدار ما يكلفه كل نوع من أنواع نشاط الدولة على حدة، ومن ثم تتبع تطور هذه النفقات من فترة إلى أخرى بالإضافة إلى تمكين السلطة التشريعية والرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة ويمكن تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها الاقتصادية وهي ما تعرف بالتقسيمات الاقتصادية أو بالتقسيمات العلمية، كما يمكن أن تقسم إلى تلك الأقسام التي تعتمد عليها الميزانيات وهي ما تعرف بالتقسيمات الوضعية.

العنصر الأول: التقسيمات الاقتصادية أو العلمية للنفقات العامة

يقصد بالتقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تقوم على معايير اقتصادية، وذلك بهدف معرفة آثار النفقات العامة على الحياة الاقتصادية للجماعة، وكذلك الآثار التي تتركز على بعض القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية. ولقد جرت الكتابات المالية والاقتصادية على إجراء عدة تقسيمات اقتصادية للنفقات العامة أهمها:

ا- **تقسيم النفقات العامة حسب الوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة:** يقوم هذا التقسيم في جوهره على فكرة مبسطة مؤداها تجميع كل مجموعة من الخدمات ذات الطبيعة الواحدة تبعا للوظائف الأساسية التي تؤديها الدولة، ووفقا لهذا التقسيم يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة للنفقات العامة تبعا للوظائف الأساسية للدولة وهي: الوظيفة الإدارية، والوظيفة الاجتماعية، والوظيفة الاقتصادية.

1-**النفقات الإدارية**: وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وهي تشتمل على نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي، وأهم بنود هذا النوع من النفقات هي نفقات الدفاع الوطني.

2-النفقات الاجتماعية: وهي التي تنصرف إلى تحقيق آثار اجتماعية معينة بين الأفراد وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والرعاية الصحية للأفراد، بالإضافة إلى تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة (تقديم المساعدات والإعانات لذوي الدخل المحدود، والعاطلين عن العمل ...الخ) وأهم بنود هذه النفقات تلك المتعلقة بمرافق التعليم، الصحة، والثقافة العامة، والإسكان.

3-**النفقات الاقتصادية**: وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات عامة تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات الهادفة إلى خدمة إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات، ومحطات توليد القوى الكهربائية، والري والصرف، إلى جانب تقديم الإعانات الاقتصادية للمشروعات العمة والخاصة.

والتقسيمات السابقة للنفقات العامة فهي على سبيل المثال لا الحصر، لأنه يمكن الإمعان في كل تقسيم من بينها والوصول إلى تعدد أنواع النفقات العامة وتفضيلها على نحو أكبر، وذلك بتقسيم كل نوع من الأنواع المتقدمة إلى عدة أنواع تبعا لتعدد الأغراض التي تدخل في كل تقسيم منها.

النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية

1-**النفقات الحقيقية أو الفعلية**: ويقصد بها تلك النفقات التي تصرفها الدولة في مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالمرتبات وأثمان التوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة، سواء التقليدية أو الحديثة التي اقتضاها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية.

فالنفقات العامة هنا تؤدي إلى حصول الدولة على مقابل للإنفاق (عمل، خدمة أو سلعة)، كما تؤدي إلى خلق دخول جديدة يجب إضافتها إلى باقي الدخول المكونة للدخل القومي.

2-**النفقات التحويلية أو الناقلة**: فيقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، إنما تمثل تحويل لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، والمثال على ذلك الإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة: كالضمان الاجتماعي والإعانات ضد البطالة والشيخوخة وإعانات غلاء المعيشة، والإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الخاصة بقصد حملها على تخفيض أسعار منتجاتها، وتستهدف الدولة من هذه النفقات إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة الطبقة الفقيرة، ومن الواضح أن النفقات التحويلية لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر دون أن تضيف إليه شيئا، فهي بمثابة إجراءات لتحويل الدخول من فئات اجتماعية معينة إلى فئات أخرى.

ج- **النفقات العادية والنفقات غير العادية**

فالنفقات العادية يقصد بها تلك النفقات التي تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في ميزانية الدولة كمرتبات الموظفين، وتكاليف صيانة المباني والأجهزة العامة ونفقات التعليم والصحة العامة ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها من النفقات التي تظهر بصفة دورية منتظمة في الميزانية، ولا يعني هذا أن كمية أو حجم هذه النفقات يجب ألا يتغير من ميزانية إلى أخرى حتى توصف بالعادية، بل يكفي أن تتكرر بنوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر حتى تعتبر نفقات عادية.

أما النفقات غير العادية فهي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الميزانية، بل تدعو إلى الحاجة إليها في فترات متباعدة تزيد عن السنة أي تأتي بصفة استثنائية لمواجهة ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة في وقت محدد وكمثال على ذلك النفقات

الحربية، ونفقات إصلاح الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات ونفقات إنشاء السدود والخزانات ومد خطوط السكك الحديدية وتعبيد الطرق وتأسيس الأساطيل التجارية وغيرها.
ولهذا التقسيم فائدته وخطره، وتتمثل فائدته في التكرار الدوري للنفقات العادية مما يمكن الحكومة من تقديرها تقديرا يكون قريبا من الصحة، وتدبير الأموال اللازمة لسدادها من الإيرادات العادية وأهمها الضرائب، أما النفقات غير العادية وباعتبارها تحدث بصفة عرضية واستثنائية فإن سدادها يكون عادة من إيرادات غير عادية كالقروض العامة والإصدار النقدي الجديد، أما خطره فيكمن في لجوء الحكومة كلما تحقق عجز في الميزانية إلى عقد قروض عامة بدعوى إجراء نفقات غير عادية عندما لا تكفي لتغطيتها مواردها العادية وتخصيص ميزانية غير عادية لذلك.
وأمام الملاحظات والانتقادات الموجهة لتقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية، فقد اتجه الفكر المالي الحديث إلى التمييز بين نوعين من النفقات العامة: النفقات التسييرية وهي تلك النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة كالمرتبات ونفقات الصيانة وغيرها، والنفقات الرأسمالية أو الاستثمارية ويقصد بها تلك النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية في المجتمع كنفقات إنشاء المشروعات الجديدة من طرق وغيرها.

د- النفقات القومية والنفقات المحلية

إن تقسيم النفقات العامة إلى نفقات قومية ونفقات محلية يعتمد على معيار نطاق سريان النفقة العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع كافة أو سكان إقليم معين داخل الدولة من النفقة العامة، وتكون النفقة قومية أو مركزية إذا وردت في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها مثل نفقة الدفاع والعدالة والأمن.
أما النفقات المحلية أو الإقليمية وهي النفقات التي تقوم بها الولايات أو ما يسمى بمجالس الحكم المحلي كمجالس الولايات والمدن والقرى والتي ترد في ميزانيات هذه الهيئات، وتخدم بالأساس احتياجات هيئة محلية معينة مثل الإنفاق على توصيل مياه الشرب والكهرباء للإقليم.
وتختلف اتجاهات الدول اختلافا بينا فيما يتعلق بتوزيع المرافق المختلفة، وبالتالي النفقات العامة بين الدولة والهيئات المحلية كما تختلف هذه الاتجاهات في الدولة نفسها من زمن إلى آخر، ويرجع هذا الاختلاف إلى الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل دولة في كل زمن معين.

العنصر الثاني: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة

تعتمد التقسيمات العلمية للنفقات العامة على معايير اقتصادية ونظرية، مع تبيان أنواع النفقات العامة من الناحية العلمية، طبقا لتلك المعايير المتخذة (المعتمدة) كأساس للتقسيم.
أما التقسيمات الوضعية للنفقات العامة، فهي تلك التي تتبناها الميزانيات العامة للدول المختلفة استنادا إلى الاعتبارات الواقعية أو العملية، وخاصة الاعتبارات الإدارية والوظيفية التي تدعو في الغالب إلى عدم الالتزام بالتقسيم العلمي للنفقة.
ويهتم التقسيم الإداري للنفقات العامة بتوزيع النفقات العامة تبعا للهيئات الإدارية التي تقوم بها، وبغض النظر عن أوجه النشاط والوظائف التي تقوم بها هذه الهيئات، وقد أخذ على التقسيم الإداري صفته الإدارية البحتة وعدم اهتمامه بتجميع النفقات حسب موضوعها.
أما التقسيم الوظيفي فهو يهتم بتقسيم النفقات العامة حسب الوظائف التي تقوم بها الدولة دون الاهتمام بطبيعة النفقة، وهذه الطريقة تسمح بجمع كافة النفقات التي تهدف إلى تحقيق نفس الغرض في قسم واحد حتى ولو كانت موزعة على عدة وزارات أو مصالح، ويتميز هذا التقسيم في كونه لا ينظر إلى مشتريات الدولة في حد ذاتها وإنما ينظر إليها في نطاق الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه من ورائها.
ويلاحظ بأن التقسيم الوظيفي هو الصورة الغالبة في الوقت الحاضر في ميزانيات الدولة المختلفة. ويقوم التقسيم الاقتصادي على توزيع النفقات العامة حسب العملية وحسب القطاع الذي يقوم بها، فالعمليات تقسم إلى عمليات رأسمالية وعمليات جارية، وفي داخل هاتين المجموعتين يمكن توزيع النفقات إلى مجموعات فرعية، أما التقسيم حسب القطاع فيتم على أساس تقسيم الاقتصاد القومي إلى قطاعات يضم كل قطاع منها أقساما فرعية.
تتعرض التقسيمات الوضعية للنفقة العامة داخل الميزانية للأسس التي تعرضها التقسيمات العلمية في بيان أنواع النفقات، وعليه فالتقسيمات الوضعية لا تكون بعيدة تماما عن التقسيمات العلمية وإنما قد تتخذها كأساس، وإن اختلفت طريقة التقسيم نتيجة للضرورات العملية.